الأمم المتحدة

E/CN.5/2000/NGO/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 February 2000
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثامنة والثلاثون

٨-١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية

بيان مقدم من رابطة المتقاعدين الأمريكية، ومؤسسة كاريتاس الدولية (الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية الاجتماعية الكاثوليكية)، والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، والمجلس الدولي للمرأة، والاتحاد الدولي لمراكز تنمية المستوطنات والأحياء، والاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والاتحاد الدولي للتدبير المترلي، والجمعية الدولية لدراسة الصدمات النفسية والحركة الدولية للأمهات، والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والرابطة النسائية الأرمنية الدولية، والجمعية الأرمنية للإغاثة، وهما منظمتان غير حكوميتين موضوعين على قائمة المجلس

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي تم تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.5/2000/1.

110200 110200 00-27694 (A)
0027694

المنظمات غير الحكومية الموقعة والمذكورة أعلاه منظمات تشارك بصورة فعالة في لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة. وإذ تجتمع الحكومات والمنظمات غير الحكومية في لجنة التنمية الاجتماعية هذه السنة، نود أن نوجه النظر إلى المسائل التي تتعلق بالأسرة، إذ تشكل الأسرة الوحدة الأساسية في المجتمع. ويتمشى ذلك مع قرار الجمعية العامة ٨١/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ الذي أكد ''أن تكون متابعة السنة الدولية للأسرة جزءا لا يتجزأ من البرنامج المتعدد السنوات للجنة التنمية الاجتماعية''. ومن الحيوي جعل المسائل المتعلقة بالأسرة ضمن مسائل النشاط العام في جميع مناقشات التنمية الاجتماعية.

وذكرت اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية، في تقريرها عن دورتها الأولى أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أصر على ضرورة أن يكون الأفراد في بؤرة التنمية المستدامة، وعليه يجب أن يتمتع الأفراد بالحق والقدرة على المشاركة مشاركة تامة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمجتمعاتهم[١].

وإذ تخطط اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لاستعراض التقدم المحرز خلال خمس سنوات لمؤتمر كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، نود نحن الموقعين على هذا البيان من المنظمات غير الحكومية إبراز الأهداف الرئيسية للوحدة الأساسية في جميع المجتمعات وهي الأسرة:

(١) التأكد من أن الحكومات تحترم وتنفذ الالتزامات التي تعهدت بها في كوبنهاغن لحماية الأسرة وزيادة موارد الرزق المستدامة لجميع الأسر؛

(٢) الدعوة، لا سيما على نحو يتفق مع التأكيد الذي تم وضعه على القضاء على الفقر، إلى منح الأولوية للأسر المحرومة لكي تتمتع بهذه الحماية وبموارد الرزق. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إعطاء الأولوية لتطوير مؤشرات اجتماعية مقبولة عالميا تقيس التقدم الحقيقي المحرز في حياة الأسر. وكما ذكرت اللجنة التحضيرية في دورتها الأولى: على الرغم من التسليم بأن الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر هي بالضرورة جهود طويلة الأجل فإن من المقلق الاعتراف بأن التقدم المحرز لبلوغ هذا الهدف كان غير منتظم وبطيئا، وأنه لا يزال هناك ما يزيد على بليون شخص يعيشون في فقر مدقع. ويجب أن يظل القضاء على الفقر أمرا أساسيا في جميع استراتيجيات التنمية وفي صنع القرار في هذا المجال على جميع المستويات. وينبغي أن يكون النهج كليا ومتعدد الشعب وله قاعدة عريضة[٢] . ومما له أهمية قصوى أن نواصل السعي للمحافظة على هدف ''الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع''؛

(٣) الحث على أن تتخذ الحكومات والمجتمع المدني مبادرات أخرى لتوفير دخل كاف للأسر من خلال عمل مستدام وكريم ومختار بحرية، سواء في الزراعة أو التجارة أو الصناعة، من أجل دفع الركيزة الثالثة لكوبنهاغن قدما، ومن أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي لأفراد الأسر في مجتمعاتهم وثقافاتهم.

وبينما تم تحقيق تقدم اجتماعي في بعض المجالات خلال السنوات الخمس الماضية، فإن الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء تتسع بالنسبة لكثير من شعوب البلدان النامية البالغين ٤,٤ بليون نسمة. ولا تتوفر لهذه الأسر كميات كافية من الغذاء، والماء النظيف، والمرافق الصحية الأساسية. ومساكنهم دون المستوى القياسي، كما أن إمكانية حصولهم على الخدمات الصحية والتعليم غير متوفرة أو ضعيفة. وفي هذه الظروف، واضح أن دور البالغين الطبيعي في إعالة الأطفال يتأثر تأثرا شديدا أو يصبح مستحيلا.

وإذ تكرس المنظمات غير الحكومية نفسها لدعم جهود الأسر الفقيرة جدا بغية مواصلة حياتها والمحافظة على شمل الأسر، نعرب بصفة خاصة عن قلقنا بسبب التدابير المتخذة والتي تميل إلى تفريق أفراد الأسر لسبب واحد فقط وهو الفقر. وفي بلدان العالم كله، سواء في البلدان الصناعية أو النامية أو تلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تم اتباع سياسات تميل إلى تفريق أفراد الأسر، مثلا عندما يتم تحضير ملاجئ بصورة طارئة لمن لا مأوى لهم، وعندما تكون بطاقات الهوية غير سليمة. وفي البلدان التي يتوفر فيها تمويل أكثر للخدمات الاجتماعية، يقبع الأطفال الفقراء في كثير من الأحياء في البيوت أو المؤسسات التي تكفل الأطفال نظرا لعدم وجود أموال تصرف على البرامج الوقائية التي تسمح ببقاء الأسرة متماسكة. وحتى في البلدان المتقدمة، ذكرت جريدة النيويورك تايمز:

> ”بالنسبة للأطفال الذين انتهى بهم المطاف في بيت من بيوت الحضانة، كل أسرة هي أسرة فقيرة ومعظم الأطفال، لا سيما الأطفال الذين تم إهمالهم إهمالا كبيرا، يتأثرون تأثرا شديدا بفقدان أسرهم وبالإضافة إلى ذلك، ثلاثة أرباع جميع الأطفال في بيوت الحضانة يعودون إلى أهاليهم خلال ثلاث سنوات. وتثير هذه الإحصائيات أسئلة خطيرة. هل كان من الضروري جعل الأطفال يتركون بيوت هل عادوا بالسرعة التي كان ينبغي أن يعودون بها؟“ [٣]

ونود أيضا توجيه ثناء إلى مبادرة إيجابية. فبرنامج ''التعليم والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والأسر'' مجال تم دراسته في عام ١٩٩٨ في حلقة العمل المعنية بالتكنولوجيا والأسر التي نظمتها الأمم المتحدة، وعقدتها في دبلن. وجاء في نتائجها بصفة محددة أن ''الأسرة أكثر من مجرد مصدر أولي للتعليم. فدورها الأساسي يتمثل في توفير مجموعة أولية هامة من القيم للأطفال. والمجموعة الأولى تتصل بالتفاعل الاجتماعي، حيث تكون الأسرة القدوة والمحفل الذي تجرى فيه المناقشات ويتعلم فيه الأطفال. والمجموعة الثانية تتصل بالقيم التعليمية التي تزرع بذور محبة العلم على مدى الحياة. ومحبة العلم على مدى الحياة يجب أن تبدأ في المترل''[٤]. وقد نظمت الوحدة الخاصة بالأسر في الأمانة العامة للأمم المتحدة حلقة العمل هذه، وتؤدي دورا أساسيا لتسهيل الجهود العالمية المبذولة لصالح الأسر، وهو الأمر الذي ينبغي أن تعززه اللجنة.

والتعاون مع المنظمات غير الحكومية على الصعد الإقليمية والوطنية والدولية أمر ضروري لتحقيق أهداف رفاهية الأسر في كل أنحاء العالم. ونحن نتطلع إلى جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتحقيق الأهداف الإضافية للسياسات المؤيدة للأسر من أجل تحسين الحياة اليومية:

[illegible] مجفيو ها باحتياجات الأسر؛